

Distr.: General
21 July 2011
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٩٨ (ل) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام والكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٢/٦٥. ويناقش التقرير الاتجاهات الحديثة لمواصلة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية في إطار الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي التقرير على معلومات وردت من الحكومات بشأن هذا الموضوع.

* A/66/150.



أولا - مقدمة

١ - شددت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من قرارها ٥٢/٦٥، المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"، على الدور المركزي للأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام العمل على تعزيز دور المنظمة في هذا المجال. وفي الفقرة ٢، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧^(١).

٢ - وعلاوة على ذلك، كررت الجمعية العامة، في الفقرتين ٦ و ٧ من القرار، دعوتها للدول الأعضاء أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، بغرض تضيق الفجوة التي تزداد اتساعا باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ودعوتها للأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٣ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، وجهت الأمانة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب فيها آراءها. واستلمت حتى وقت إعداد هذا التقرير ردود من الدول التالية: إكوادور، وأوكرانيا، والبرتغال، وزامبيا، وغواتيمالا، وغيانا، وقطر، وكوبا، ولبنان، والمكسيك. وترد هذه المعلومات في الفرع الثالث أدناه.

ثانيا - مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية

٤ - شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية، إعداد مبادرات وأدوات وبرامج في إطار الأمم المتحدة وخارجها، روعيت فيها بوضوح الصلة بين نزع الأسلحة والحد من التسليح والتنمية. وتشمل أمثلة ذلك اتخاذ إجراءات لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وعواقبه، ومعالجة زعزعة الاستقرار الناجمة عن العنف المسلح وضعف الضوابط على تجارة الأسلحة التقليدية الأخرى والذخيرة. وتشمل مبادرات نزع السلاح الهامة الأخرى ذات الصلة بالتنمية، اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية.

(١) انظر الوثيقة A/59/119.

٥ - ووفرت التقارير السابقة التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، معلومات أساسية عن تطور المناقشات والمبادرات المتعلقة بهذا الموضوع، منذ بواكير حقبة الحرب الباردة وحتى القرن الحادي والعشرين^(٢). ومن أهمها أن تحويل الموارد البشرية والاقتصادية إلى مجال التسلح على الصعيد العالمي قد حدد منذ زمن بعيد باعتباره من أسباب التخلف الإنمائي المستمر. ويشكل اعتراف قادة العالم، في عام ٢٠٠٥، بأن "التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض" دليلاً واضحاً على أن الصلة بين نزع السلاح والتنمية لا تزال من المواضيع ذات الأولوية المتقدمة^(٣).

٦ - وتهدف منظومة الأمم المتحدة إلى كفالة معالجة الصلة بين نزع السلاح والتنمية بصورة سليمة وفعالة، في إطار مبادرة توحيد الأداء، ومن خلال آليات التنسيق القائمة - مثل فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام، وآلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، والفريق العامل المشتركة بين الوكالات المعني بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - من خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من داخل المنظومة.

٧ - ويقدم هذا التقرير معلومات عن التطورات اللاحقة التي طرأت منذ صدور آخر تقرير للأمين العام بشأن هذا الموضوع.

٨ - وبحثت أكثر من ٦٠ دولة مسألة العنف المسلح وتأثيره الضار على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أثناء الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأكدت الدول أن العنف والجريمة يعوقان الإنتاجية والنمو الاقتصادي وقدرة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية.

٩ - وعقد مجلس الأمن، في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، مناقشة مفتوحة بشأن الترابط بين الأمن والتنمية. وفي بيان رئاسي صادر عقب تلك المناقشة، لاحظ المجلس "أن النجاح في تنفيذ المهام العديدة التي يمكن أن تكلف عمليات حفظ السلام بتنفيذها في مجالات إصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان يقتضي فهماً... يأخذ في الاعتبار الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية"^(٤). وفي ١٩

(٢) A/64/153 و A/65/132.

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٩.

(٤) S/PRST/2011/4.

نيسان/أبريل ٢٠١١، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2011/255)، الذي يلفت الانتباه إلى أوجه الترابط بين العنف المسلح والتنمية.

١٠ - وانعقد اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في نيويورك، في أيار/مايو ٢٠١١. ونوقشت بشكل خاص أهمية الصلة بين نزع السلاح والتنمية، أثناء المناقشة بشأن المساعدة الدولية وبناء القدرات، مع التركيز بشكل خاص على الحاجة إلى تحسين قدرة الدول على التنفيذ بغرض تمكينها من تتبع مسار الأسلحة غير المشروعة على نحو فعال بغرض التعرف على نقطة تحولها، مما سيسهم في تعزيز سلامة المجتمعات وأمنها. وسيخضع تنفيذ برنامج العمل، وكذلك صك التعقب الدولي، للمزيد من التمحيص في المؤتمر المعني باستعراض برنامج العمل، الذي سيعقد في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١١ - وتعمل الأمم المتحدة أيضا على تحسين قدرتها على العمل لإنجاز سياسات فعالة، وقدرتها على البرمجة وتقديم المشورة لوكالاتها وصناديقها وبرامجها العاملة في الميدان - وللدول الأعضاء أيضا - فيما يتعلق بالحد من الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها. ويجري الآن تطوير مجموعة من المعايير الدولية للرقابة على الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية الفنية الدولية المتعلقة بالذخيرة (يجري تطوير المبادئ التوجيهية استجابة للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٦٣/٦١)، وهي مكتملة للمعايير المتكاملة القائمة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمعايير الدولية لإزالة الألغام.

١٢ - وعلاوة على ذلك، وفي إطار إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، نظمت الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية: في غواتيمالا (١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، ونيروبي (٢٣-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١)، ونيبال (١٦-١٨ آذار/مارس ٢٠١١). ويتمثل الغرض من هذه الحلقات الدراسية في تعزيز المناقشات وتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برامج الحد من العنف المسلح، وتحديد الممارسات الواعدة والمبتكرة. وشكلت الحلقات الدراسية أيضا جزءا من التحضير للمؤتمر الوزاري الثاني لاستعراض إعلان جنيف، الذي سيعقد في جنيف، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٣ - وبدأت الاستعدادات لتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، وانعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في تموز/يوليه ٢٠١٠. وجرى عقد اجتماعين آخرين من هذا القبيل في عام ٢٠١١. وجرى تناول التأثير السلبي لنقل الأسلحة غير المقنن على الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، عدة مرات خلال عملية المناقشة التحضيرية.

ويملك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، صلاحية صياغة صك ملزم قانوناً بشأن وضع معايير دولية مشتركة على أعلى مستوى ممكن لنقل الأسلحة التقليدية.

١٤ - وأبرز الاجتماع العاشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في جنيف، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، التقدم المحرز من منظور التنمية في مجال تنفيذ هذه الاتفاقية. وأبرزت الدول الأطراف في الاتفاقية إسهام الاتفاقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأكدت مجدداً التزامها بمواصلة الدعوة إلى إدراج أنشطة مكافحة الألغام ضمن أولويات برامج التنمية الجارية على الصعيد المحلي والوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الدول على مواصلة تطوير موضوع تقديم المساعدة للضحايا، في السياق الأوسع للخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

١٥ - وفي الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اعتمدت الدول إعلان فينتيان، الذي أكدت فيه أن الذخائر العنقودية "تشكل تهديداً خطيراً للسلام ولأمن البشرية ونمائها. وتترتب على مخلفات الذخائر العنقودية عواقب وخيمة للأفراد المتأثرين ومجتمعاتهم المحلية، وتشكل عقبات كأداء في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية"^(٥). وأكدت الأمم المتحدة، في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، على لسان نائبة الأمين العام، ضرورة اتخاذ إجراءات، بعد النجاح في إبرام اتفاقية لحظر الذخائر العنقودية، بشأن اثنين من التحديات الأمنية الأخرى ذات الآثار الإنسانية والتنموية، وهما: أولاً، الألغام المضادة للمركبات التي لا تزال تسبب خسائر بشرية وعقبات مماثلة على طريق الانتعاش والتنمية، وثانياً، استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي يسبب معاناة بالغة للمدنيين ويعوق التنمية أيضاً.

١٦ - وواصلت الدول الأعضاء توفير المعلومات لمنظومة الأمم المتحدة، في إطار نظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وللمرة الأولى منذ إبرام الاتفاقية في عام ١٩٨٠، جرى تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في أعمال الاتفاقية ومواصلة تطويرها. ويشتمل تقرير الفريق على توصيات تهدف إلى تكييف نموذج تقديم التقارير مع الحقائق الجديدة المتعلقة بالأمن العسكري (انظر A/66/89).

(٥) CCM/MSP/2010/WP.1، الفقرة ٤.

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لم ينخفض الإنفاق العسكري على الرغم من الأزمات الاقتصادية والبيئية الحادة التي يعانيها العالم، بل ظل يتصاعد كل عام بوتيرة متسارعة. وارتفع الانفاق على التسليح بنسبة ٤٩ في المائة خلال السنوات العشر الماضية، فوصل رقما فلكيا قدره ١,٥ تريليون دولار. ويتحمل بلد واحد فقط المسؤولية عن قرابة نصف الإنفاق العسكري في العالم.

ولا تزال الحروب غير المبررة تشن، على غرار ما يجري في ليبيا الآن، في الوقت الذي يموت فيه عشرات الملايين من البشر من ضحايا الفقر والأمراض التي يمكن درؤها وعلاجها. ولم تك هذه الحروب حلا في يوم من الأيام، بل هي على الدوام سبب لهلاك آلاف المدنيين الذين يشار إلى موتهم بلا استحياء بعبارة "خسائر جانبية".

وتمثل القوات المسلحة أحد أكبر المستهلكين لمجموعة واسعة من الموارد والاحتياجات غير المتجددة لكل من الطاقة والمواد الخام. ومن الواضح أن القوى العسكرية الكبرى تستهلك القدر الأعظم من المواد الخام للأغراض العسكرية، بل وتذهب إلى ما هو أبعد من استهلاكها للموارد بشكل عام.

وتمتص الأنشطة العسكرية وما يتصل بها من أنشطة نسبة كبيرة من الإمكانيات العلمية والتكنولوجية. ويقدر أن نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من العلماء في العالم تركز جهودها لمشاريع ذات صلة بالأغراض العسكرية. وعلاوة على ذلك، أوضحت الحسابات أن نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من مجموع البحوث والإنفاق الإنمائي قد استخدمت لأغراض عسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

والعواقب الاقتصادية المترتبة على النفقات العسكرية أشد وطأة على البلدان النامية من معظم البلدان المتقدمة النمو. وثبت أن الاستثمار المحلي ينخفض بمقدار ٢٥ سنتا مقابل كل دولار ينفق على التسليح في البلدان النامية. وتؤدي واردات الأسلحة إلى تفاقم العجز التجاري للبلدان النامية، وهي مسؤولة عن نسبته ٥٠ في المائة تقريبا من عجوزات الميزان التجاري في بعض بلدان العالم الثالث.

وتعطي المقارنة بين حجم الموارد التي تهدر على سباق التسلح وبين المبالغ اللازمة لتطوير ما يسمى بالعالم الثالث أبلغ دليل على حجم تلك الخسارة.

فقد أنفقت الدول الغنية منذ عام ١٩٦٠، ما لا يقل عن ١٥ تريليون دولار على صناعة الأسلحة (حوالي ٣٣٤ بليون دولار سنويا)، لكنها لم تحول سوى ٢,٦ تريليون دولار إلى مساعدة إنمائية للدول الفقيرة (أقل بقليل من ٥٨ بليون دولار سنويا). وبعبارة أخرى، تعادل استثمارات الدول الغنية في مجال تصنيع الأسلحة ٦ مرات على الأقل قدر إنفاقها على المساعدة الإنمائية. وبهذا المعدل، يتعين على البلدان النامية أن تنتظر مدة ٢٦٠ عاما (أكثر من قرنين ونصف القرن) كي يعادل حجم المساعدة الإنمائية التي تتلقاها المبالغ التي تهدرها البلدان الصناعية على الإنفاق العسكري في ٤٥ عاما فقط (أي أقل من نصف قرن).

ويمكن استخدام الموارد التي تنفق حاليا على الأسلحة في مكافحة الفقر المدقع الذي يطبق على ١,٤ بليون نسمة، وإطعام أكثر من بليون جائع على كوكب الأرض؛ وكذلك الحيلولة كل عام دون وفاة ١١ مليون طفل بسبب الجوع والأمراض التي يمكن وقايتهم منها، أو تعليم ٧٥٩ مليون من الراشدين القراءة والكتابة.

ويشكل ارتفاع النفقات العسكرية في حد ذاته سببا لعدم الثقة وبعثا لقلق مشروع على الصعيد الدولي. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما لا يزال الإنفاق العسكري العالمي يتجاوز مجموع الأموال المخصصة لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تعالج هذه القضايا من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة.

وتقترح كوبا مجددا إنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة، على أن يودع فيه ما لا يقل عن نصف النفقات العسكرية الحالية، من أجل استيفاء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الفقيرة. ومن شأن هذه المبادرة أن تنتج، علاوة على فوائدها الواضحة، قيمة مضافة بوصفها إجراء لبناء الثقة، وأن تكون عاملا حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤكد كوبا دعمها لبرنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، والذي يتضمن التزاما دوليا بتخصيص جزء من الموارد المتاحة من خلال نزع السلاح لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد كوبا مجددا تأييدها لمناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولتنفيذ التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة.

وترى كوبا أن تدهور الظروف المعيشية في العالم بسبب الاحتباس الحراري ووجود الأسلحة النووية، هما التحدي الرئيسي لبقاء الجنس البشري. ويكفي استخدام جزء ضئيل فقط من الترسانة النووية العالمية الضخمة - كانفجار ١٠٠ رأس نووي مثلا - لأن يطبق على الكون شتاء نووي في غضون ساعات قليلة.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، يوجد في العالم ٦٠٠ ٢٢ رأس نووي. وذكر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن قرابة نصف هذه الرؤوس جاهز للاستخدام الفوري. وأن مجرد وجود هذه الأسلحة والفلسفات التي تبرر حيازتها واستعمالها، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أن نزع السلاح النووي يجب أن يستمر وأن يشكل الأولوية القصوى.

وأكدت حركة عدم الانحياز، التي دأب أعضاؤها على تصدر الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، التزامها بتزع السلاح النووي مجددا، من خلال اعتمادها إعلانا بشأن هذه المسألة في المؤتمر الوزاري السادس عشر للحركة، الذي انعقد في بالي، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

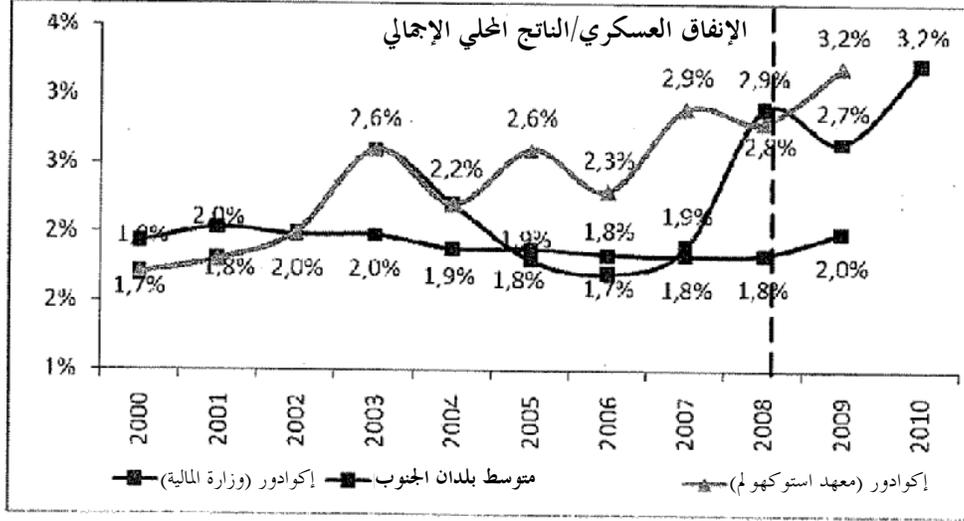
[١٧ أيار/مايو ٢٠١١]

التقييم الذي أجرته الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية

تصدر الملاحظات التالية ردا على المذكرة رقم MRECI-SOIS-2011-0120-O، التي تطلب تقديم تعليقات على قرار الجمعية العامة ٥٢/٦٥، المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"، وبخاصة فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها كي "تكرس جزءا من الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، عقب استعراض هذا القرار.

وخلصت التقارير الدولية عن الإنفاق على التسلح إلى أن مستوى هذا الإنفاق قد ارتفع على الصعيد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، الشيء الذي يعوق جهود نزع السلاح التي تبذلها الوكالات الدولية. وقد نشأ هذا الوضع بسبب أن زيادة الاستثمار في الإنفاق على التسلح رافقتها زيادة في المشاكل الاجتماعية، مما أوجد مزيدا من العقبات حتى لعمليات التنمية التي تسعى الدول إلى تحقيقها.

الشكل الأول
الإنفاق العسكري/الناتج المحلي الإجمالي في إكوادور مقارنة بأمريكا الجنوبية
٢٠١٠-٢٠٠٠



المصدر: الإنفاق العسكري لإكوادور - وزارة المالية؛ متوسط بلدان الجنوب - معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

نشر معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام تقريراً مقلقاً يشير إلى أن أمريكا الجنوبية شهدت أكبر زيادة في الإنفاق على التسليح، حيث بلغت هذه الزيادة ٦٣,٣ دولار في عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من الحالة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، أعلنت إكوادور نفسها إقليمياً سلمياً، في دستورها لعام ٢٠٠٨، الذي ينص أيضاً على نزع السلاح الشامل كمبدأ في العلاقات الدولية، ويعارض تطوير أسلحة الدمار الشامل واستخدامها (المادة ٤١٦). ويعطي هذا فكرة عن موقف إكوادور حيال أهداف نزع السلاح، التي ترمي إلى تحقيقها الوكالات الدولية، واشتغالها بهذه الأهداف، وعلى وجه التحديد ما يتعلق منها بعمل الأمم المتحدة.

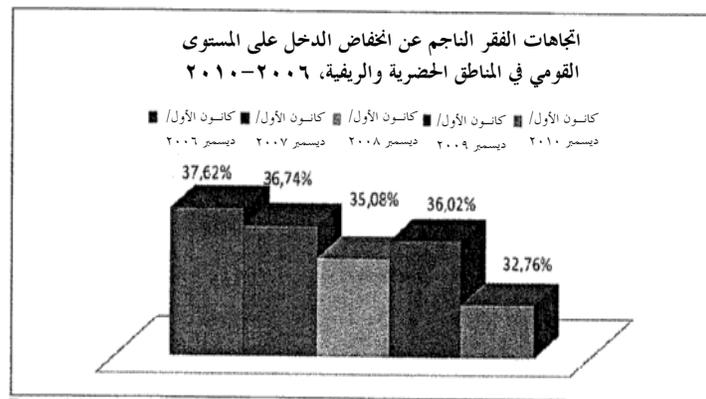
وتجدر الإشارة إلى أن أداة للتخطيط الرئيسية في إكوادور، أي الخطة الوطنية لتحقيق الرفاه، تضع المبادئ التوجيهية المكتملة للموقف المذكورة أعلاه. وعلى سبيل المثال، يتعلق الهدف الوطني ٥ في هذه الأداة بموضوع "ضمان السيادة والسلام، وتعزيز المشاركة الاستراتيجية في العالم والتكامل في أمريكا اللاتينية". واستناداً إلى هذا الهدف، جرى وضع

سياسات ترمي إلى إيجاد ثقافة للسلام في البلاد، وإلى تحقيق التعايش السلمي في الداخل ومع البلدان الأخرى.

وينبغي إدراك أن الأمن ليس هو النقيض لانعدام الأمن، بل نقيضه التعايش والترابط الاجتماعي عند ممارسة الحقوق. وبذا يمثل خفض الفقر أحد الأوجه الرئيسية للحد من اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي، وخفض مشتريات الأسلحة من أجل حماية الملكية الخاصة.

الشكل الثاني

اتجاهات الفقر الناجم عن انخفاض الدخل، ٢٠٠٦-٢٠١٠



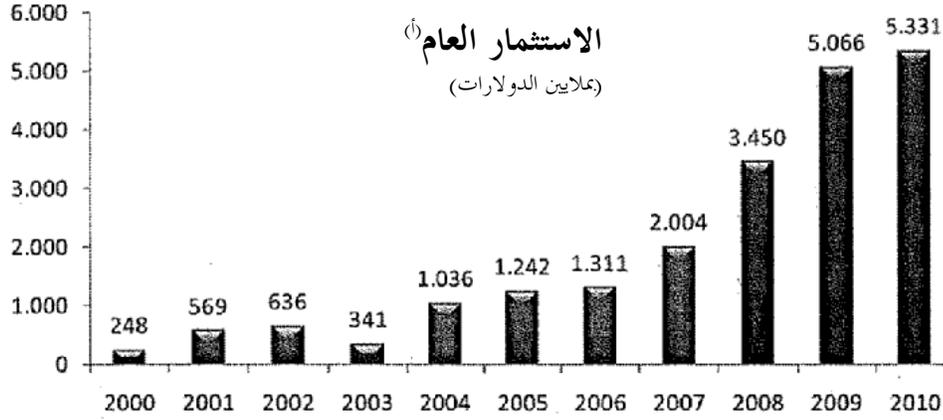
المصدر: الشرطة الوطنية.

أعدته: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

وفي هذا الصدد، حققت إكوادور تقدما كبيرا في مجال مكافحة أحد أسوأ الشرور في العالم، الذي جاء نتيجة مجموعة من القضايا. وتمثل اتجاهات الفقر الناجم عن انخفاض الدخل، التي تستند إلى بارامترات الاحتياجات الأساسية غير المستوفاة، مصدر حماس كبير لأمتنا. ويحفزنا خفض مستوى الفقر بمقدار خمس درجات على مواصلة العمل نحو تحقيق الأهداف المرسومة، على نحو يتسق مع السياسات التي وضعتها الحكومة.

وبالإضافة إلى ذلك، أحدثت زيادة الاستثمارات العامة تحسنا في قطاعات هامة ظلت في حالة ضعف لسنوات عديدة. وخرجت خدمات الصحة والتعليم وكذلك الهياكل الأساسية للطرق من الوهدة التي تردت فيها. وللمرة الأولى منذ ٢٠ عاما، تمثلت الأولوية الرئيسية في الإنفاق الاجتماعي عوضا عن تخفيف الدين الخارجي.

الشكل الثالث
الاستثمار العام في إكوادور، ٢٠٠٠-٢٠١٠ (بملايين الدولارات)



المصدر: نظام الإدارة المالية المتكاملة - وزارة المالية.

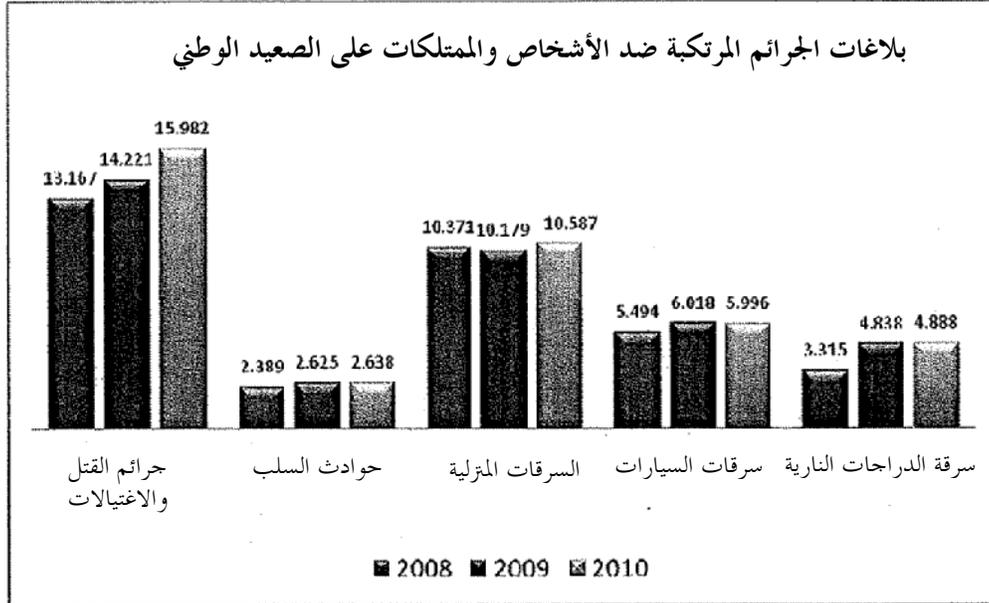
أعدته: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

(أ) لا يشمل التحويلات من الخزينة الوطنية.

الأمن كعامل في مجال نزع سلاح السكان

ينبغي اعتبار الدولة الجهة المسؤولة عن تنظيم الأمن العام. وتمثلت خطوة إكوادور الأولى في سبيل تحقيق هذا الدور في التشجيع على نزع سلاح الأفراد كمبادرة للحفاظ على السلامة في الأماكن العامة وعلى التعايش السلمي وسط المدنيين بصفة عامة.

الشكل الرابع
بلاغات الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات على الصعيد الوطني، ٢٠٠٨،
٢٠٠٩، ٢٠١٠



تكشف الأرقام عن ازدياد البلاغات المتعلقة بأعمال العنف خلال العامين الماضيين. ولذا منحت الأولوية لإعداد مبادرات سياسات عامة تعزز نشوء ممارسات أمنية جديدة وإقامة آليات لتنفيذها.

ويتمثل الهدف الرئيسي للقانون الجديد للحد من التسلح، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩، في تقنين إصدار تراخيص امتلاك السلاح وحمله، كوسيلة تكفل نزع سلاح المواطنين والأفراد تدريجياً وفي الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تمخض رفع عدد عناصر إنفاذ القانون عن النتائج التالية:

جدول

إحصاءات مصادرة السلاح الناري ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠

الإجراء	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (أ)
السلاح النارية المصادرة	٤٠٣٨	٤٥١٣	٥٦٠٩
العصابات المحلولة	٣٠١	٤١٦	٤٩٨

المصدر: الشرطة الوطنية.

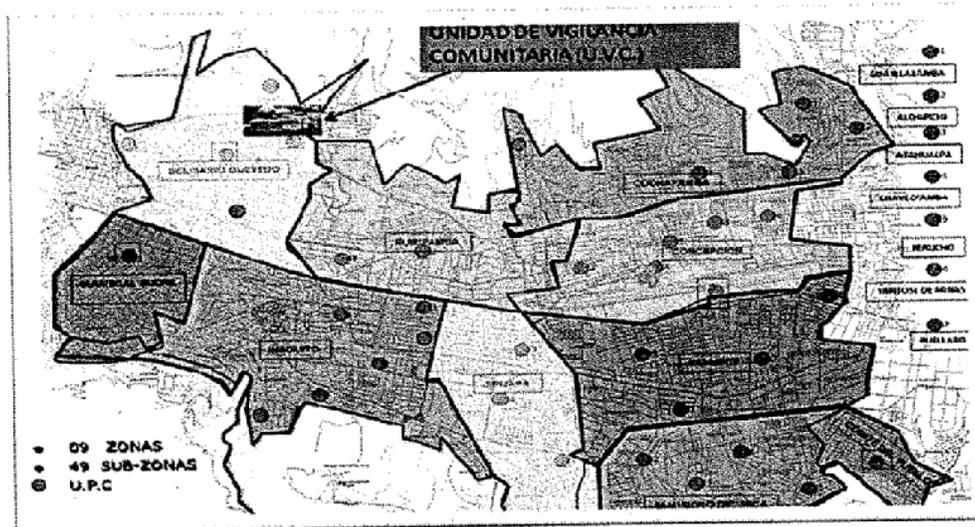
أعدته: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

(أ) أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

يتمثل الغرض من جهود إعادة هيكلة قوات الشرطة وتثقيف أفرادها، في إعادة توزيعهم في جميع أنحاء البلد، و تغيير نمط التفكير حيال معالجة الجريمة ونهج معالجتها. و جرت، في إطار أحد التدابير المتخذة، إعادة ترتيب توزيع أفراد الشرطة حسب المقاطعات ومراكز الشرطة. وتعطي الخريطة التالية (مدينة كويتو) مثالا لكيفية معالجة المشاكل الأمنية على مستوى الأحياء السكنية.

الشكل الخامس

تنظيم مراكز الشرطة حسب مقاطعات مدينة كويتو



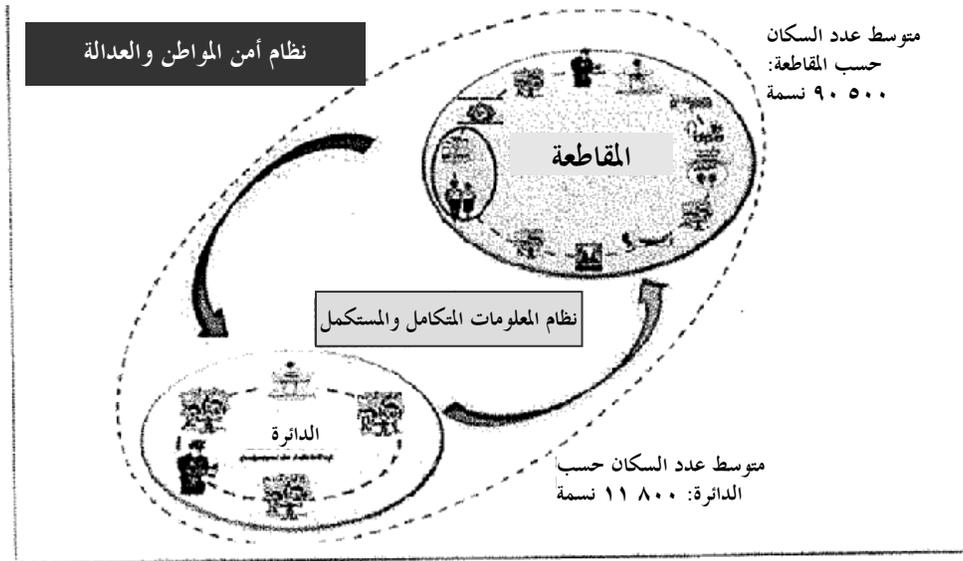
المصدر: الشرطة الوطنية.

أعدته: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

وتوجد في كل مقاطعة ثمانية مراكز شرطة تقريبا، وفي كل مركز عدد محدد من أفراد الشرطة المكلفين بالحفاظ على الأمن والنظام العام.

الشكل السادس

الأمن العام والنظام القضائي



المصدر: الشرطة الوطنية.

أعدته: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

التغييرات المؤسسية التي طرأت على القوات المسلحة وقوات الشرطة

وضع دستور عام ٢٠٠٨ الأساس لإحداث تغيير في مفهوم الأمن العام في إكوادور. وجرى تصميم الإطار القانوني بحيث يوفر الإرشاد للمسؤولين عن إنفاذ القانون فيما يتعلق بأداء دورهم في إطار هذا التحول الذي يشهده البلد. ويمكن الاطلاع على التغييرات الأكثر أهمية التي طرأت على الدستور في المادتين ١٥٨ و ١٥٩، اللتان تنصان على أن القوات المسلحة وقوات الشرطة الوطنية "هما المؤسسات اللتان توفران الحماية لحقوق المواطنين وحررياتهم وتكفلاهما"، وأنهما "ستطيعان الأوامر ولا تناقشأهما، وتؤديان مهمتهما رهنا بأوامر السلطة المدنية وأحكام الدستور".

ويعرّف الدستور القوات المسلحة بأنها المدافعة عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، ويشدد على المساهمة الجديدة التي يجب أن تقدمها تجاه تحقيق التنمية الوطنية. ويرمي هذا التغيير في المذهب إلى إعادة توجيه النهج العسكري القائم على التسلح وإلى تعزيز قدرة القوات لتكون قوات موحدة ومنضبطة تخدم المصالح الوطنية. وفي هذا الصدد، يحدد

الدستور دور الشرطة الوطنية بأنه يتمثل في توفير الحماية الداخلية والحفاظ على النظام العام،
تماشيا مع مفهوم أن طبيعة قوات الشرطة ليست عسكرية وأنها يجب أن تكفل احترام
حقوق الإنسان.

وتشير المادة ١٦٨ من الدستور إلى أنه تجوز محاكمة أفراد القوات المسلحة وقوات
الشرطة الوطنية في المحاكم العادية. وجرى بموجب هذا النص الدستوري، نقل جميع المحاكم
العسكرية ومحاكم الشرطة إلى الجهاز القضائي، حيث يمكن عرض الجرائم التي يرتكبها أفراد
عسكريون أو أفراد شرطة أمام المحاكم الجنائية أو غيرها من المحاكم الأخرى في نظام العدالة.

ويهدف إخضاع السلطة العسكرية للسلطة المدنية على هذا النحو إلى كفالة حماية
الديمقراطية من خلال السلطة المدنية، وإلى أن يسهم المسؤولون عن إنفاذ القانون في بناء
مجتمع متكامل وقائم على المساواة ويتسم بتماسك اجتماعي قوي، في جملة أمور. ويدل
بمجرد وجود هذه القاعدة، فضلا عن الجهود المبذولة لتنفيذ أحكام الدستورية، على إحراز
تقدم في هذا الصدد.

وفي الختام، يمكن استنتاج أن تعزيز نزع السلاح يجب أن يكون عاملا حاسما في
عملية التنمية، إذا أخذ في الاعتبار، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، اقتراح إكوادور بشأن بناء
مجتمع قائم على الرفاه، وقادر على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية في إطار من التضامن
والاحترام والعدالة. ويمثل الاجتهاد في تفادي الأنشطة التي قد تبطئ مسيرة التنمية، مثل شراء
أسلحة لا لزوم لها، أحد العناصر الأساسية في تحقيق الأهداف الإنمائية، وهو سبب كاف
لوضع سياسات تهدف إلى قمع مثل هذه الأنشطة.

ويجب بصفة عامة، النظر إلى الصلة بين التنمية والسلام في سياق أوسع نطاقا من
الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وعلى وجه التحديد، يستدعي السعي من أجل تحقيق الرفاه
تعزيز قدرات مجتمع يسود الوئام بين جميع طوائفه، ويتفادى أفراده المواقف التي تهدد
استقراره، ليس فقط من الناحيتين الاقتصادية والمالية، بل وفيما يتعلق بالتعايش في مجمله.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١١]

نظرا لموقعها الجغرافي وتفاعلاتها الاجتماعية الداخلية، تواجه دولة غواتيمالا تهديدات
مختلفة تجعل سكانها والحكم الديمقراطي فيها عرضة للمخاطر.

ويرتبط ازدهار الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في المنطقة بتجارة المخدرات التي تشكل إلى حد كبير أيضا الدافع وراء هذا الاتجار غير المشروع؛ حيث تتجه الأسلحة نحو الجنوب بينما تتجه المخدرات صوب الشمال، إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤثر العنف والجريمة بلا شك على الإنتاجية في البلد، وتؤثر الإنتاجية بدورها على النمو الاقتصادي مما يجد من توسع الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى الرغم من توقيع اتفاق السلام في غواتيمالا منذ ١٥ عاما، في أعقاب الصراع المسلح الذي شهده البلد، أدت زيادة توافر الأسلحة النارية - سواء من مصادر مشروعة أو من الاتجار غير المشروع - إلى ارتفاع مستويات العنف المسلح.

بيد أن الوضع تغير مع بدء سريان قانون الأسلحة والذخيرة الجديد (المرسوم رقم ١٥ - ٢٠٠٩). وأحرز بعض التقدم في مجال الحد من انتشار الأسلحة النارية والذخيرة في غواتيمالا، إثر تعزيز فرض الرقابة على تداول ومنح الرخص الشخصية لحيازة الأسلحة النارية وحملها، مما خفض معدلات جرائم القتل المتصلة بالأسلحة النارية وواردات الأسلحة.

وأفادت المديرية العامة للرقابة على الأسلحة والذخيرة بأن استيراد الأسلحة إلى غواتيمالا انخفض بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ عنه في عام ٢٠٠٩، وبنسبة ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ عنه في عام ٢٠١٠، ونسبة ٤٠ في المائة في الأشهر الأربعة الأوائل من عام ٢٠١١ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠١٠.

وانخفضت واردات الذخيرة بنسبة ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ عنها في عام ٢٠٠٩، وبنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ عنها في عام ٢٠١٠، وبنسبة ٥٠ في المائة في الأشهر الأربعة الأوائل من عام ٢٠١١ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠.

وبلغ عدد الأسلحة النارية التي كانت في مخازن المديرية العامة رهنا باتخاذ إجراءات قضائية ٧ ١٣٠ قطعة في عام ٢٠٠٩، و ٦ ٨٣٢ قطعة في عام ٢٠١٠، و ٢ ١٧٠ قطعة في الأشهر الأربعة الأوائل من عام ٢٠١١.

ويشكل الفقر وانعدام المساواة، اللذان يعزى وجودهما إلى اتجاهات تاريخية موروثية في غواتيمالا، تحديا لسلطة الدولة. ويتطلب هذا الوضع اهتماما عاجلا من الحكومة التي بذلت جهودا متعددة الأوجه من أجل تخفيف وطأة الفقر عن الأشخاص الأكثر عرضة للخطر. ولا يمكن أيضا إنكار أن العنف المسلح يعوق التنمية ولا يشجع على الاستثمار ويخفف قدرة المؤسسات الصحية على توفير خدمات الرعاية العامة ويضيّق فرص الوكالات

المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي تسهم في تنمية المناطق التي يرتفع فيها عنصر المخاطرة.

ولا يزال أكثر الناس تضررا هم الأطفال والشباب والنساء، وبخاصة من يعيش منهم في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية، والمناطق التي ترتفع فيها معدلات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمناطق الحدودية. وأظهرت التجربة أن العنف يؤثر على مستويات الإفلات من العقاب ومستويات الخوف، ويبطئ إحراز التقدم تجاه تعزيز سيادة القانون ويزيده صعوبة.

وفي ضوء هذه الوقائع، تؤيد غواتيمالا بقوة الجهود الدولية المؤيدة لترع السلاح العام والكامل، واعتماد حوافز مختلفة، ووضع صكوك قانونية وسياسية و/أو صكوك ملزمة قانونا من أجل معالجة هذا الموضوع وتنفيذه على الصعيد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وتؤكد مجددا التزامها بالأهداف والمبادئ ذات الصلة به.

وتتفق غواتيمالا مع ما جاء في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، من أن نزع السلاح والتنمية من أهم الأدوات اللازمة لتهيئة ظروف يسودها الأمن والرفاه. وتوافق أيضا، على أن برامج وسياسات التنمية تسهم في القضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، من خلال تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتوفير الفرص.

وعلى غرار ما ورد في الفقرة ٦١ من التقرير، يؤدي نزع السلاح دورا رئيسيا في بناء السلام بعد انتهاء النزاع وفي مرحلة إعادة الإعمار. وقد خاضت غواتيمالا هذه التجربة بنفسها، بعد اكتمال خططها الوطنية لإزالة الألغام، في عام ٢٠٠٥، وهي الخطة المتعلقة بتدمير المتفجرات التي خلفتها الحرب، وتم بذلك إعلانها دولة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وساعد هذا النشاط في القضاء على المخاطر التي يمثلها وجود هذه المخلفات للسكان في المناطق المتضررة، وأسهم بالتالي في سلامة عودة الأشخاص الذين تشردوا أثناء النزاع المسلح الداخلي وإعادة توطينهم.

وترى غواتيمالا أن مستوى المساعدة الدولية للبرامج التي تهدف الى منع العنف ومكافحته وتعزيز التنمية، ينبغي أن يتناسب مع مستوى إنفاق البلدان المتقدمة النمو في مجال إنتاج الأسلحة وتجارتها. ويمثل التصدي بشكل مناسب للمشاكل الناجمة عن العنف وربطها بالخطط الإنمائية تحديا رئيسيا للدول.

وقد بذلت الحكومة الحالية جهودا على الصعيد الوطني من أجل التصدي لهذا الواقع، مع التركيز على الصحة والتعليم والتنمية باعتبارها أدوات هامة لمواجهة الظروف التي تعزز

العنف واستخدام الأسلحة، وتتطلب من ثم أن تملك قوات الأمن التسليح المناسب لكفالة صون السلام والأمن الوطني. وينبغي ألا يغيب عن البال أن تخصيص المزيد من الموارد للاستثمار في المجال الاجتماعي سيعطي نتائج أفضل من الناحية الأمنية.

وتدرك غواتيمالا أن السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من توافر الأسلحة النارية واستخدامها، حرية بأن يساعد أيضا على الحد من الجرائم العنيفة.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن قضية الأسلحة النارية في غواتيمالا وبقية دول أميركا الوسطى تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية والوطنية. وتتطلب لذلك توفير دعم قوي من جانب المجتمع الدولي، الذي أقر بجمالية تكميل استراتيجيات وقف تدفق المخدرات من الجنوب إلى الشمال ببذل جهود إضافية للحد من تدفق الاسلحة غير المشروعة في الاتجاه المعاكس.

وفي هذا الصدد، ونظرا إلى الصلة العضوية بين حيازة الاسلحة والجريمة المنظمة، ستكون استدامة الحد من الطلب على الأسلحة رهنا بالتقدم المحرز في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وخفض تدفق الاسلحة بصورة غير مشروعة. ويجب أن يكون هذا الجهد مشتركا، إذ أصبح العمل من جانب واحد سمة عفا عليها الزمن.

التدابير التي اعتمدت والجهود التي بذلت في سياق نزع السلاح وتعزيز التنمية الاجتماعية في غواتيمالا خلال السنة ونصف السنة الماضية

اتخذت دولة غواتيمالا إجراءات على جبهات مختلفة سياسية وتنفيذية، ويشمل ذلك الاعتراف بأن المجتمع المدني عنصر فاعل لا غنى عنه في إيجاد الحلول المناسبة وتنفيذها. ويرد فيما يلي أبرز هذه الإجراءات:

الاتفاقات واللجان وتعزيز المؤسسات

تم التوقيع على الاتفاق الوطني لتعزيز الأمن والعدل. وأنشئت في إطار هذا الاتفاق اللجنة المعنية بمنع العنف المسلح والحد منه، بغرض دعم صياغة سياسات ترمي إلى تعزيز نزع السلاح والحد من التسلح وتنفيذها، والتشجيع على اعتماد نهج شامل وجامع تجاه خفض العنف المسلح وتعزيز التنمية، من خلال الدعوة لدمج برامج الحد من العنف في السياسات الإنمائية الوطنية.

ورسمت سياسة الأمن الوطني، التي ينتظر اعتمادها قريبا من قبل مجلس الأمن الوطني؛ وأنشئت لجنة الإصلاح السياسي، وشكلت مجالس أمن محلية تابعة للشرطة المدنية الوطنية، وأنيطت بها مهمة نشر الأنشطة ذات الصلة وتعزيز سماتها المؤسسية. ويعمل حزب المؤتمر

الوطني والمديرية العامة للرقابة على الأسلحة والذخيرة على وضع الخطة التنفيذية لإنشاء سجل الأسلحة التابع للحزب.

وصاغت السلطة القضائية، بالاشتراك مع مكتب المدعي العام والشرطة الوطنية المدنية والمعهد الوطني لعلوم الطب الشرعي والمديرية العامة للرقابة على الأسلحة والذخيرة، بروتوكولا مشتركا بين المؤسسات، وشارك في صياغته بصفة ميسر معهد التعليم من أجل التنمية المستدامة، وهو إحدى منظمات المجتمع المدني التي تدعو إلى التعامل السليم مع الأسلحة النارية التي تجرى بشأنها المداولات القضائية. ووفر المجتمع المدني أيضا الدعم فيما يتعلق بإدارة سجل البصمة البالستية التابع لحزب المؤتمر الوطني وإعداد تصنيفاته وإضفاء السمة المؤسسية عليه.

الصكوك القانونية

تم اعتماد القانون الجديد للأسلحة والذخيرة (المرسوم رقم ١٥-٢٠٠٩). وتحققت خطوة كبيرة إلى الأمام تجاه تعزيز كفاءة أنظمة الرقابة القائمة من خلال أحكام قانون الأسلحة والذخيرة، الذي بدأ نفاذه في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١. بموجب المرسوم الحكومي رقم ٨٥-٢٠١١، والذي يضيف على المديرية العامة للرقابة على الأسلحة والذخائر سلطة إصدار شهادات المستخدم النهائي.

وجرى، في إطار مجلس النواب بالجمهورية، تشكيل فريق تقني يضم قطاعات متعددة، من أجل دراسة إمكانية إدخال تعديلات على قانون الأسلحة والذخائر (المرسوم رقم ١٥-٢٠٠٩)، واعتمد المرسوم رقم ٥٢-٢٠١٠، وهو القانون الذي يحكم الخدمات الأمنية الخاصة. ويحدد هذا المرسوم الأدوات اللازمة لتعزيز الرقابة على الوكالات الخاصة والأسلحة التي تتعامل بها. وأجيز القانون المتعلق بالحصول على المعلومات (لسنة ٢٠١٠) بغرض تعزيز شفافية العمليات الإدارية للدولة. وقد وضع البروتوكول في عام ٢٠١٠ بغرض معالجة قضية الأسلحة ومؤشراتها، لكنه لا يزال ينتظر موافقة السلطات المختصة.

الإجراءات الأخرى

جرى، في عام ٢٠١٠، لأغراض تعزيز نزع السلاح، تدمير أكثر من ٦ ٥٠٠ قطعة سلاح، حسيما أكدته الأمم المتحدة من خلال مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة. وفيما يتعلق بالبرامج الثنائية الوطنية لمنع ومراقبة استخدام الأسلحة، دعت غواتيمالا، بصفتها الرئيس المؤقت لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، إلى تحديد أولويات الاستراتيجية الأمنية

لأمريكا الوسطى، مع التركيز على مجالات مكافحة الجريمة ومنعها وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بذلك، وإيلاء اهتمام خاص للتجار غير المشروع للأسلحة.

الإجراءات الوقائية والإنمائية

منع العنف وبرامج التنمية: حقق برنامج المدارس الآمنة للنقل المشروط، في عام ٢٠١٠، فوائد لما مجموعه ٦٢١ ٩٠٤ أسرة من الأسر التي تعيش في الفقر أو الفقر المدقع، و ٣٤٩ ٤٦٣ ٢ طفلاً من حديثي الولادة وحتى سن ١٥ عاماً. واستفاد من المدارس التي تعمل خلال عطلة نهاية الأسبوع ٢٥٠ ألفاً من الشباب، بينما ساعد برنامج التضامن المتبادل على توفير الأمن الغذائي لما مجموعه ٣٥٨ ألف عائلة.

وتتمح هذه الأنشطة الأولوية لفئات معينة من المعرضين للمخاطر، بهدف إدماجهم في برامج توفر للأفراد والمجتمعات المحلية أساليب حياة بديلة غير عنيفة، وتعالج بذلك مشكلة متعددة الأبعاد من منظور وقائي، وتساهم في تمكين هذه الفئات من التمتع بالحقوق الأساسية، مثل الحق في الغذاء والحق في التعليم.

وتشمل البرامج الأخرى التي نفذت برنامج الأحياء الآمنة، والبلديات الآمنة، ومراكز الشرطة النموذجية، والبرامج الوطنية الثنائية التي تهدف إلى منع استخدام الأسلحة ومراقبته.

موجز الآراء

يؤثر كل من العنف والجريمة على إنتاجية البلدان من حيث صلتها بالنمو الاقتصادي ولأنهما يجدان من توسع الناتج المحلي الإجمالي.

وتؤيد غواتيمالا بقوة الجهود الدولية المؤيدة لزرع السلاح العام والكامل، واعتماد حوافر مختلفة، ووضع صكوك قانونية وسياسية و/أو صكوك ملزمة قانوناً من أجل معالجة هذا الموضوع وتنفيذه على الصعيد الدولي والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وتؤكد مجدداً التزامها بالأهداف والمبادئ ذات الصلة به.

وتتفق غواتيمالا مع ما جاء في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، من أن نزع السلاح والتنمية من أهم الأدوات اللازمة لتهيئة ظروف يسودها الأمن والرفاه.

وترى غواتيمالا أن مستوى المساعدة الدولية للبرامج التي تهدف الى منع العنف ومكافحته وتعزيز التنمية، ينبغي أن يتناسب مع مستوى إنفاق البلدان المتقدمة النمو في مجال إنتاج الأسلحة وتجارتها.

وتتجاوز مشكلة الأسلحة النارية في غواتيمالا وبقية دول أمريكا الوسطى نطاق الحدود الاقليمية والوطنية.

ونظرا إلى الصلة العضوية بين حيازة الأسلحة والجريمة المنظمة، ستكون استدامة الحد من الطلب على الأسلحة رهنا بالتقدم المحرز في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وخفض تدفق الاسلحة بصورة غير مشروعة. ويجب أن يكون هذا الجهد دوليا، إذ أصبح العمل من جانب واحد سمة عفا عليها الزمن.

وعلى الرغم من أن الفقر وحده لا يؤدي إلى العنف، فإن العنف يزدهر بشكل واضح في حالات انخفاض مستويات التنمية وتدني قدرات المؤسسات الوليدة. ولذلك يشكل تعزيز قدرة الدولة على السيطرة على المخاطر المرتبطة بوجود الأسلحة النارية وسهولة الحصول عليها عنصرا أساسيا في مجال الحد من العنف.

ولا مندوحة من أن تشارك جميع مؤسسات الدولة في غواتيمالا، وجميع دول المنطقة، وبخاصة الدول المنتجة للأسلحة، برفقة تنظيمات المجتمع المدني، في وضع برامج لدرء الفقر والحد منه، كل في مجال اختصاصه، من أجل تعزيز منع العنف المسلح.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

تثني حكومة جمهورية غيانا التعاونية على اعتماد القرار ٥٢/٦٥ المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". وهي تدرك الاعتبارات التي يتشكل منها برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، لعام ١٩٨٧ (انظر A/59/119)، وتتفق معها.

وتعرب حكومة جمهورية غيانا التعاونية عن التزامها بدعوة الجمعية العامة إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وتشكل هذه الشواغل خلفية كثير من الاعتبارات التي كانت لدى الأوب

المؤسس لغيانا، معالي الدكتور تشيدي جاغان (متوفى)، في مجال السياسات المتعلقة برؤية لمكافحة الفقر في غيانا، والتي طرحها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوينهاغن، في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، في اقتراح بعنوان "نظام إنساني عالمي جديد". وأثرت هذه الرؤية لاحقاً على استراتيجية غيانا الحالية للتنمية الوطنية، بالاستناد إلى استراتيجية التنمية ذات انبعاثات الكربون المنخفضة واستراتيجية الحد من الفقر، اللتين نفذتا في عهد الإدارة الحالية لحكومة الحالية، ابتداءً من عام ١٩٩٢ وحتى الوقت الراهن.

وتعرب حكومة جمهورية غيانا التعاونية بكل تواضع عن اعترافها بصفة عامة بالصلة الوثيقة بين النزاع المسلح وتحويل الموارد الاقتصادية إلى مجال الاتفاق العسكري، وهو ما يأتي في نهاية المطاف على حساب المساعدة الإنمائية للبلدان النامية. وأبرز "النظام الإنساني العالمي الجديد" أنه "إذا جرى تحويل نسبة صغيرة فقط من الأموال التي تنفق سنوياً على سباق التسلح إلى قضايا السلام والتنمية، وتحويل نسبة ضئيلة فقط من الميزانيات الوطنية في البلدان المتقدمة النمو لصالح المساعدة الإنمائية للبلدان النامية، لأصبح العالم مكاناً أفضل للعيش". فقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلاً، إلى أن خفض النفقات العسكرية بنسبة ٣ في المائة فقط في السنة خلال عقد التسعينات، كان حربياً بأن يحقق "عائدات سلام" بمقدار تريليون دولار أمريكي.

ومن هذا المنطلق تكرر حكومة جمهورية غيانا التعاونية أصداً الفقرة ٤ من القرار ٥٢/٦٥ بهدف تشجيع "المجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والإشارة إلى الإسهام الذي يمكن أن يقدمه نزع السلاح في بلوغها عندما يقوم باستعراض ما أحرزه من تقدم نحو تحقيق هذه الغاية في عام ٢٠١١، وتشجعه كذلك على بذل مزيد من الجهود لتحقيق التكامل بين الأنشطة المتعلقة بتزع السلاح والمساعدة الإنسانية والتنمية". ولأغراض تحقيق هذه الغاية، ساهم البرنامج ١ في استراتيجية غيانا للحد من الفقر والبرنامج ١١ (٢٠٠٨-٢٠١٠) الذي خلفه، في الحد من الفقر وتوسيع فرص حصول الفقراء والمستضعفين على الخدمات وبمزيد من الإنصاف، بجانب إيجاد نطاق أوسع من فرص السلامة الاجتماعية، مما يرجح إمكانية تحقيق غيانا لأربعة أهداف من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥. وتشترك اعتبارات السياسات التي تقف وراء كل من هذين البرنامجين في الكثير من الاهتمامات التي أعرب عنها الدكتور جاغان في "النظام الإنساني العالمي الجديد"، وتقر على وجه التحديد بأن التسوية السلمية وليس النزاعات المسلحة هي التي ستؤدي إلى حدوث انخفاض عام في النفقات العسكرية، وتوفر بالتالي وسيلة أيسر، يمكن من خلالها توجيه المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية، مثل غيانا.

وقد أشار الدكتور جاغان إلى أن "معظم العوامل الرئيسية التي تسهم في حدوث مشاكلنا، وتشكل بالتالي جزءاً من حلولها أيضاً، يوجد خارج نطاق سيطرتنا المباشرة. وعلى الرغم من صمودنا وإرادتنا السياسية بأن نواصل المسيرة، لن تكفل مساعيها بالنجاح ما لم يدعمها المجتمع الدولي بطريقة مجدية وعملية". وتساعد التسوية السلمية على تعزيز مفهوم دعم المجتمع الدولي، نظراً إلى أنهما، على العكس من النزاع المسلح، تتيح المزيد من الأموال التي يمكن تخصيصها للبلدان النامية.

ويوثق تقرير غيانا المقدم في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، في أيار/مايو ٢٠١٠، جهود غيانا الرامية إلى خفض الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢٠ أيار/مايو ٢٠١١]

دأب لبنان على تأييد الاتفاقيات المتعلقة بتزع السلاح بشكل عام وبعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل خاص، لما تسببه من مشاكل تهدد الأمن والسلم وما ينفق عليها من أموال يمكن في حال تحويلها إلى مجالات التنمية المختلفة أن تساهم في تعزيزها وتطويرها.

ويعاني لبنان من العنف المسلح وهو بحاجة إلى المؤازرة وإلى كل مساعدة يمكن أن تخفف من هذه المعاناة. ورغم الظروف الأمنية والعسكرية التي يمر بها البلد وكثافة المهمات العملياتية التي يقوم بها الجيش على الحدود وفي الداخل، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يجري العمل على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل الوسائل المتوافرة.

ويعني هذا الملف بعض الوزارات الأخرى أيضاً، ويمكن إحالته إليها لأخذ رأيها كل في ما يعنيها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١١]

تؤمن المكسيك بأن نزع السلاح والتنمية من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجالات التنمية والقضاء على الفقر والأمراض التي تعاني منها البشرية.

وتقر المكسيك بوجود صلة عضوية بين نزع السلاح والتنمية وبالذات الحاسم للأمن في هذا الصدد، وتشاطر القلق جراء تكريس مزيد من الموارد للأغراض العسكرية على الصعيد العالمي، وهي موارد يمكن توجيهها نحو تلبية الاحتياجات الإنمائية في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب تؤيد المكسيك مبادرات تعزيز التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح والتنمية.

وتعرب المكسيك عن قناعتها الراسخة بأن التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح والحد من التسلح يمكن أن يساعد في التصدي للتأثير السلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتشير المكسيك إلى أن الأمين العام دعا الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات عن التدابير والجهود الرامية إلى تكريس جزء من الموارد التي تناح نتيجة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من التسلح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغرض تضيق الفجوة التي تزداد اتساعاً باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية:

- تحقق حكومة المكسيك طفرات واسعة في مجال كفاءة حصول الجميع على الخدمات الصحية والتعليمية ذات الجودة العالية، وخفض مستوى الفقر المدقع بقدر ملحوظ من خلال العمل المنسق من جانب الوكالات الاجتماعية المختلفة على مستويات الحكم الثلاث.
- تشجع سياسة المكسيك الاجتماعية العمل المتكامل والمنسق من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير الاجتماعي وتعزيز استخدام الموارد.
- ازدادت الاعتمادات المخصصة للتنمية الاجتماعية في الانفاق القابل للبرمجة بنسبة ١٩ في المائة بالقيمة الحقيقية - خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، وهي السنوات الثلاث الأوائل من إدارة الرئيس فيليب كالديرون.
- تتبوأ السياسة الاجتماعية مكانة عالية في جدول أعمال الحكومة الاتحادية بالمكسيك. و لا يجوز، سواء فيما يتعلق بالأولوية على القطاعات الأخرى أو في إطار قانون التنمية الاجتماعية، أن تنخفض الميزانية المخصصة للتنمية الاجتماعية إلى مستوى أقل من حيث القيمة الحقيقية عمّا كانت عليه في السنة المالية السابقة. ويجب أن يكون معدل زيادة هذه النفقات مساوياً لمعدل النمو التقديري للنتائج المحلي الإجمالي على الأقل.

- لدى حكومة المكسيكية استراتيجية مفردة، تعرف باسم "العيش الأفضل"، وتشمل جميع البرامج والإجراءات التي تنفذ في إطار سياستها الاجتماعية. وأتاحت استراتيجية العيش الفضل إمكانية إيجاد فرص لإدراج الدخل في المناطق الهامشية بالبلد، وتوسيع فرص الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية وعلى الأغذية والسكن اللائق لذوي الدخل المنخفض، وتحسين البنية التحتية الأساسية.
- تشمل مجالات العمل في إطار استراتيجية العيش الأفضل: بناء قدرات مواطني المكسيك؛ وتأسيس شبكة للحماية الاجتماعية لتساعد المواطنين على التصدي لمختلف حالات الطوارئ؛ وإنشاء روابط بين السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية بهدف تطوير قدرات المواطنين وصقل مهاراتهم، على نحو يساعدهم على الإسهام بنجاح في التنمية الاقتصادية والبيئية، بهدف تهيئة بيئة مواتية لتعزيز التنمية الكاملة.
- تواصل بشكل مضطرب رفع معدل الإنفاق على التنمية الاجتماعية في المكسيك على مدى العقدين الماضيين، وذلك بمعدل نمو حقيقي قدره ٢٧٦ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧. وازدادت النفقات الاجتماعية بنسبة ٩١ في المائة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤؛ وانخفضت بنسبة ٢٣ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥؛ ثم ازدادت مرة أخرى خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧، فارتفعت من ٥٣٧ بليون إلى ١ ١٣٦ بليون بيزو.
- وارتفعت النسبة المئوية للإنفاق على التنمية الاجتماعية من مجموع النفقات القابلة للبرمجة من ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٠.
- خصص للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٠، مبلغ مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ ٨٦٢ ٤٧٦ ١ بيزو.
- وخصصت للتعليم نسبة ٣٣,٦ في المائة من مجموع الموارد؛ وللرعاية الصحية نسبة ٢٤,١ في المائة؛ وللضمان الاجتماعي نسبة ٢٢,٩ في المائة؛ ولتخطيط المناطق الحضرية نسبة ١١,٤ في المائة؛ وللإسكان وتنمية المناطق نسبة ٥ في المائة؛ ولياه الشرب وخدمات الصرف الصحي نسبة ٣ في المائة.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١]

بلغ مجموع ما استثمرته البرتغال، في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، في مجال إزالة الألغام المضادة للأفراد في أنغولا وغيرها من البلدان النامية الأخرى ٤٣٥ ٢٢ يورو. وترغب البرتغال في التبليغ ضمن هذا السياق، عن اعتماد "الاستراتيجية الوطنية للأمن والتنمية" بعد تنقيحها، في عام ٢٠٠٩. وتركز هذه الاستراتيجية على التماسك والكفاءة، وتكفل تنسيقاً أفضل لجميع البرامج التي تنفذها البرتغال. وتعزز الاستراتيجية أيضاً نهجاً أوسع نطاقاً، وتؤكد منح الأولوية للأمن البشري بوصفه هدفاً رئيسياً في سياسة البرتغال التعاونية.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠١١]

تعرب حكومة دولة قطر عن أن الدولة لا تمتلك أسلحة دمار شامل، وأنها انضمت إلى جميع المعاهدات التي تحظر تلك الأسلحة. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تملك دولة قطر كمية من هذه الأسلحة فقط في حدود ما تمليه ضرورة حماية أمنها وسيادتها في ظل الظروف الدولية والاقليمية المحيطة. وقد انعكست هذه السياسة في الميزانية المحددة للتسلح، التي اقتصرت على تحقيق هذا الهدف. ولذلك تتسارع وتيرة سير خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة صوب تطوير بلدنا وتحقيق الرخاء لمواطنينا.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٦ أيار/مايو ٢٠١١]

مكّن العمل على تنفيذ البرنامج الحكومي الخاص للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧، من أجل التخلص من أنواع تقليدية من الذخيرة؛ والبرنامج الحكومي الخاص للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، من أجل التخلص من بعض العناصر السائلة لوقود القذائف، من خفض كميات كبيرة من الذخائر والمخزونات المختلطة الأخرى التي لم تعد تصلح للاستخدام أو التخزين العملي.

وأسفر الحوار الذي جرى مع ممثلين لوكالة حلف شمال الاطلسي المعنية بالصيانة والإمداد، بشأن إمكانية تقديم مساعدات دولية لتمويل التخلص من الذخيرة والألغام المضادة للأفراد من طراز PFM-1، عن نتائج إيجابية أيضا.

ويتواصل التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بعمليات التخلص من المخزونات المختلطة، التي تدفع تكلفتها البلدان المانحة للمنظمة. ويجري العمل على تنفيذ العقد المتعلق بالتخلص من المخزونات الدولية المختلطة، الذي وقعته وزارة الدفاع الأوكرانية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعض المؤسسات الروسية، بتمويل من البلدان المانحة للمنظمة.

وتمثل تهمة الظروف لتسريع إزالة فوائض القذائف والذخيرة وعناصر وقود القذائف من الترسانات والقواعد وصوامع التخزين التي يجري تفكيكها، خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، إحدى أولويات وزارة الدفاع الأوكرانية، وكذلك الوفاء بالالتزامات الدولية لأوكرانيا تجاه منظمة الأمن والتعاون ووكالتها المعنية بالصيانة والإمداد والاتحاد الروسي، فيما يختص بالتخلص من فائض الذخائر والمخزونات المختلطة.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

مقدمة

واصلت زامبيا دعم آليات التنسيق المختلفة القائمة في مجالي نزع السلاح والتنمية، مثل الفريق المعني بمكافحة الألغام، وآلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتهدف هذه الآليات إلى كفاءة معالجة الصلة بين نزع السلاح والتنمية في مجالات اهتمامها المختلفة، من خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من داخل منظومة الأمم المتحدة. ولا تنقطع زامبيا عن تقديم المعلومات ذات الصلة إلى الأمين العام.

وتدرك زامبيا التحديات التي يواجهها العالم في مجالات التنمية والقضاء على الفقر واستئصال الأمراض التي تسبب المعاناة للإنسان. وفي هذا الصدد، وفي ضوء أهمية العلاقة التفاعلية بين نزع السلاح والتنمية، والدور الهام الذي يؤديه الأمن، والقلق المصاحب للتزايد المضطرد في النفقات العسكرية العالمية، التي يمكن إنفاقها على احتياجات التنمية لولا التسلح،

لا يكون تأكيد أهمية هذه الأشياء ضرباً من التهويل. ويتضح مما سبق أن الأمم المتحدة لها دور مركزي فيما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، وأنه يتعين عليها لذلك أن تواصل تنسيق وتشجيع التعاون بين إدارتها ووكالاتها ووكالاتها الفرعية ذات الصلة. وينبغي مع ذلك، أن نأخذ في اعتبارنا أن كفالة نزع السلاح الكامل وتوفير الموارد للتنمية لن تتسنى سوى في حالة صون السلام واستدامته. ومن ثم يمكن تلخيص موقف زامبيا حيال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، في سياق قرار الجمعية العامة ٥٢/٦٥، في ما يلي.

موجز يبين موقف زامبيا تجاه الصلة بين نزع السلاح والتنمية

يشكل تعزيز الأمن من خلال آليات فاعلة لبناء الثقة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف أحد الجوانب الهامة لجهود نزع السلاح، وينبغي تشجيع ذلك من أجل توطيد أسس الشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تركز المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية على مجموعة واسعة من المسائل التي تهدف إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعزيز التدابير الأمنية وتدابير بناء الثقة، وتعزيز آفاق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والعمل على نجاحتها، مثل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. بموجب معاهدة بليندايا.

تشجيع وتهيئة قيام ظروف مواتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي من خلال الإجراءات التالية:

- (أ) تهيئة ظروف مواتية للتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي؛
 - (ب) كفالة أن تسود الشفافية والمساءلة في جهودنا الرامية إلى الإسهام في تنمية الموارد البشرية؛
 - (ج) توفير التدريب وتبادل بعثات الخبراء والزيارات العلمية؛
 - (د) كفالة تطوير المهارات والموارد ذات الصلة بالاعتماد على الذات، كي تساعد في بناء القدرات الوطنية وتحسينها.
- منع النزاعات والعمل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل بناء السلام.
- كفالة توجه التعليم والتثقيف والبحث نحو تعزيز الفهم الشامل للجوانب المتعددة لموضوع نزع السلاح والتنمية.

كفالة أن يشكل النهج المتعدد الأطراف إطارا دوليا للتعامل مع جميع الجوانب المتصلة بالتنمية ونزع السلاح والأمن، وصياغته على غرار الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، يستند تحقيق مثل هذه الغاية المثالية إلى وجود الإرادة السياسية، وتوافر الموارد المناسبة، واستمرار التنسيق والتعاون الفعال بين إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها ووكالاتها الفرعية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ولا بد من تعزيز قدرات الأفرقة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بتزعم السلاح والتنمية، من أجل تشجيع الإدارات والوكالات ذات الصلة على تبادل أفضل الممارسات وتعلمها، بغرض تحسين وتعزيز التعاون والتنسيق والبرمجة المشتركة.

خاتمة

لا يعني مجرد خفض النفقات العسكرية أن الموارد الإضافية ستكون بالضرورة متاحة لأغراض التنمية، إذ تحتاج كفالة توافر هذه الموارد إلى اتخاذ القرارات السياسية المناسبة على الصعيد الوطني. كما أن بعض الزيادات الملحوظة في النفقات العسكرية لا تعكس بالضرورة زيادة في حجم التسلح. ويعود السبب في ذلك إلى تقدم التكنولوجيا وزيادة تعقيدها، وما ينجم عن ذلك من ارتفاع في تكلفة الأسلحة، يؤدي إلى تزايد حصة النفقات العسكرية في الموارد. وتجدد أيضا الإشارة إلى أن ارتفاع معدل الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، شكل ضغوطا على القوات المسلحة، مع تزايد الطلب عليها لتساعد في جهود إعادة الأعمار والانتعاش، الشيء الذي يؤدي أيضا إلى ارتفاع الطلب على الاستثمار في مجالي القدرات البشرية والتكنولوجيا.